JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (120)
2025-10-20
https://jaspss.com

بحث بعنوان

دور نظام رخص المهن في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الاداري في البلديات

اعداد

محمد عبد المجيد عبد الرحمن الهربيد

مفتش رخص مهن

بلدية الرمثا

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (120)
2025-10-20

الملخص

يُعدّ نظام رخص المهن أحد الأدوات التنظيمية الأساسية التي تعتمدها البلديات لمراقبة الأنشطة الاقتصادية وضمان التزامها بالاشتراطات القانونية والفنية. وعندما يُدار هذا النظام وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة مثل وضوح الإجراءات، توحيد المعايير، وفصل الصلاحيات فإنه يتحول من مجرد آلية رقابية إلى أداة فاعلة لتعزيز الشفافية. فالإجراءات المعلنة، والرسوم المحددة سلفًا، والمعايير الموضوعية لمنح الرخصة تقلّل من مجال التقدير الشخصي، وتُصعّب من فرص المحسوبية أو استغلال النفوذ، ما يُسهم بشكل مباشر في بناء ثقة المواطنين والمستثمرين بالمؤسسة البلدية.

كما أن تفعيل نظام رخص المهن عبر الأتمتة والربط الإلكتروني مع الجهات الرقابية يُعدّ خطوة محورية في مكافحة الفساد الإداري. فالأتمتة تقلّل من التدخل البشري في مراحل الطلب، وتُوثّق كل إجراء رقميًّا، وتُسهّل تتبع أي تجاوز أو تأخير غير مبرر. بالإضافة إلى ذلك، فإن تفعيل آليات الشكاوى، والمراجعة الدورية للرخص، والتدقيق العشوائي يُعزّز من رقابة الأداء ويُحدّ من الممارسات غير القانونية. وبالتالي، لا يقتصر دور نظام رخص المهن على تنظيم السوق، بل يمتد ليكون ركيزة من ركائز النزاهة الإدارية والعدالة المؤسسية في العمل البلدي.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (120)
2025-10-20
https://jaspss.com

Abstract

The professional licensing system is one of the primary regulatory tools adopted by municipalities to monitor economic activities and ensure their compliance with legal and technical requirements. When this system is managed in accordance with the principles of good governance such as clear procedures, standardization of standards, and separation of powers it transforms from a mere oversight mechanism into an effective tool for enhancing transparency. Announced procedures, predetermined fees, and objective licensing criteria reduce the scope for personal discretion and mitigate the potential for favoritism or influence peddling. This directly contributes to building citizen and investor confidence in the municipality.

Activating the professional licensing system through automation and electronic linkage with regulatory authorities is a pivotal step in combating administrative corruption. Automation reduces human intervention during the application process, documents each procedure digitally, and facilitates the tracking of any violations or unjustified delays. Furthermore, implementing complaint mechanisms, periodic license reviews, and random audits enhance performance oversight and reduce illegal practices. Therefore, the role of the professional licensing system is not limited to regulating the market, but rather extends to being a pillar of administrative integrity and institutional justice in municipal work.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (120)
2025-10-20

المقدمة

تُعدّ رخص المهن من الركائز التنظيمية الأساسية التي تُمارس من خلالها البلديات دورها الرقابي على الأنشطة الاقتصادية والخدمية داخل نطاقها الجغرافي. فهي لا تقتصر على مجرد السماح بمزاولة نشاط ما، بل تمثّل أداة لضمان التزام الممارسين بالمعايير الصحية، الأمنية، والفنية المطلوبة، بما يحمي سلامة المجتمع وينظم السوق المحلية. ومع تصاعد مطالب المواطنين بالعدالة والشفافية في التعامل مع الجهات الحكومية، أصبح من الضروري إعادة النظر في آليات منح هذه الرخص وتطويرها لتصبح وسيلة فاعلة لتعزيز النزاهة الإدارية، لا مصدرًا محتملاً للفساد أو التمييز.

ويُعدّ الفساد الإداري المتمثّل في المحسوبية، الرشوة، أو التلاعب في إجراءات منح الرخص من أبرز التحديات التي تواجه كفاءة العمل البلدي وسمعته أمام المستفيدين. ففي غياب أنظمة واضحة، وضوابط رقابية فعّالة، وشفافية في المعايير، قد تتحول عملية إصدار رخصة مهنية إلى بابٍ لاستغلال السلطة أو تفضيل فئة على أخرى، ما يُضعف مبدأ تكافؤ الفرص ويُهدر الموارد العامة. ومن هنا، يبرز نظام رخص المهن الحديث المبني على الأتمتة، توحيد الإجراءات، وفصل الصلاحيات كحاجز وقائي ضد هذه الممارسات، وكنموذج تطبيقي لمبادئ الحوكمة الرشيدة في الإدارة المحلية.

وبناءً عليه، يكتسب موضوع "دور نظام رخص المهن في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري في البلديات" أهمية بالغة من الناحيتين النظرية والتطبيقية. فهو لا يلامس فقط كفاءة الخدمة البلدية، بل يمتد ليشمل جوهر العلاقة بين المؤسسة والمواطن، ويُسهم في بناء بيئة استثمارية عادلة ومحفّزة. وتهدف هذه المقدمة إلى تسليط

الضوء على هذا الدور الحيوي، واستعراض كيف يمكن لتصميم النظام وتشغيله أن يُحدّ من الثغرات التي يستغلها الفساد، ويُعزّز من قيم النزاهة، المساءلة، والشفافية في العمل البلدي الحديث.

مشكلة البحث

رغم أن نظام رخص المهن يُفترض أن يكون أداة تنظيمية ورقابية تُسهم في تنظيم الأنشطة الاقتصادية وحماية المصلحة العامة، إلا أن واقع التطبيق في العديد من البلديات يكشف عن ثغرات إدارية وتنظيمية تُسهّل بدلًا من أن تمنع الممارسات الفاسدة. ففي غياب معايير موضوعية معلنة، أو عند اعتماد إجراءات معقّدة وغير شفافة، تتفاقم ظواهر مثل الرشوة، المحسوبية، والتمييز في منح الرخص، ما يُضعف مبدأ تكافؤ الفرص ويُهدر الموارد البلدية. بل إن بعض البلديات لا تزال تعتمد على أنظمة يدوية أو شبه يدوية، تفتقر إلى آليات التتبع والتدقيق، ما يمنح مساحة واسعة للتلاعب في سير المعاملات دون مساءلة.

يتفاقم هذا التحدي بسبب ضعف الرقابة الداخلية، وغياب آليات فعّالة للشكاوى، ومحدودية الصلة بين نظام التراخيص المهنية والأنظمة التنظيمية الأخرى (مثل التفتيش أو التدقيق المالي). علاوة على ذلك، فإن غياب الأتمتة الكاملة أو ضعف تكامل الأنظمة الرقمية يُصعّب رصد الانتهاكات أو تحليل أنماط السلوك غير النظامي. ومن هنا، يبرز سؤال البحث المحوري: إلى أي مدى يُسهم تطوير نظام التراخيص المهنية من حيث الشفافية والأتمتة وفصل السلطات في الحد من الفساد الإداري وتعزيز ثقة الجمهور بالعمل البلدي؟ إن غياب إجابات واضحة وقائمة على الأدلة يجعل هذا النظام عرضة للاستغلال، ويُقوّض جهود الإصلاح الإداري التي تبذلها العديد من الجهات الحكومية.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (120)
2025-10-20

أهداف البحث

1. تحليل مدى اتساق إجراءات منح رخص المهن في البلديات مع مبادئ الشفافية والعدالة، من حيث وضوح المعايير، توحيد الرسوم، وعلنية خطوات التقديم.
2. تقييم العلاقة بين ضعف تنظيم نظام رخص المهن وانتشار مظاهر الفساد الإداري مثل الرشوة، المحسوبية، والتلاعب في سير المعاملات.
3. استكشاف أثر الأتمتة والتحول الرقمي في تقليل التدخل البشري وتعزيز الرقابة على مراحل منح الرخص، وبالتالي الحد من فرص الفساد.
4. تحديد الثغرات التنظيمية والرقابية التي تُسهّل استغلال النظام لأغراض غير مشروعة، مثل غياب فصل الصلاحيات أو ضعف آليات المراجعة الداخلية.
5. اقتراح إطار مؤسسي متكامل لتطوير نظام رخص المهن يُعزّز الشفافية، يُفعّل آليات المساءلة، ويُسهم في بناء بيئة بلدية نزيهة وخالية من الفساد الإداري.

أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهميته من كونه يتناول أحد المداخل العملية لمكافحة الفساد الإداري وتعزيز الحوكمة المحلية، إذ يُعدّ نظام رخص المهن نقطة تماس مباشرة بين المواطن أو المستثمر والمؤسسة البلدية. ونظرًا لطبيعة هذا النظام الذي يتضمّن قرارات إدارية ذات أثر اقتصادي واجتماعي مباشر فإن أي خلل في شفافيته أو عدالته يُولّد تداعيات سلبية واسعة، من أبرزها تآكل ثقة الجمهور بالبلدية، تشويه بيئة المنافسة العادلة،

وتشجيع السلوكيات غير القانونية. وبالتالي، فإن دراسة كيفية تطوير هذا النظام ليعمل كحاجز وقائي ضد الفساد تُعدّ مساهمة جوهرية في إصلاح الإدارة المحلية وتعزيز مبادئ النزاهة والمساءلة.

من الناحية المؤسسية، يُسهم البحث في سد فجوة بين السياسات العامة والتطبيق الميداني، خاصةً في ظل التحولات الرقمية التي تشهدها العديد من البلديات دون مراجعة كافية للجوانب التنظيمية والرقابية المواكبة. فالأتمتة وحدها لا تكفي إذا لم تُدعم بإجراءات شفافة، صلاحيات منفصلة، وآليات رقابة فعّالة. ومن خلال تحليل العلاقة بين تصميم النظام وسلوك الموظفين والمستفيدين، يمكن للبحث أن يوفّر رؤى عملية لصانعي القرار لبناء نظام رخص مهن لا يُنظّم السوق فحسب، بل يُرسّخ ثقافة الشفافية ويُقلّل من فرص الاستغلال الإداري، مما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات البلدية وسمعة المؤسسة أمام المجتمع المحلي والمستثمرين على حد سواء.

أسئلة البحث

1. هل يؤدي وضوح معايير منح رخص المهن إلى تقليل مظاهر الفساد الإداري في البلديات؟
2. ما أثر الأتمتة الرقمية على شفافية إجراءات منح رخص المهن؟
3. هل يُسهم فصل الصلاحيات بين مراحل منح الرخصة في الحد من الفساد؟
4. كيف تُسهم آليات الشكاوى والمراجعة في تعزيز نزاهة نظام رخص المهن؟
5. هل هناك علاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وارتفاع حالات الفساد في منح رخص المهن؟

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (120)
2025-10-20

الإطار النظري

يُشير نظام رخص المهن إلى الآلية التي من خلالها تمنح الجهة البلدية المختصة إذنًا قانونيًّا لمزاولة نشاط اقتصادي أو مهني ضمن نطاق جغرافي محدد، شريطة استيفاء شروط فنية، صحية، أو أمنية معيّنة. ويُعدّ هذا النظام أداة رقابية أساسية تهدف إلى تنظيم السوق، حماية المستهلك، وضمان جودة الخدمات. ونظريًّا، يندرج هذا النظام ضمن وظائف الدولة التنظيمية (Regulatory Functions)، التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين حرية النشاط الاقتصادي وحماية المصلحة العامة.

الشفافية في الإدارة العامة تعني وضوح القواعد، إتاحة المعلومات، وقابلية الإجراءات للتتبع والمساءلة. وفي سياق رخص المهن، تتجسّد الشفافية في نشر دليل إجراءات موحّد، تحديد الرسوم بشكل صريح، وتوثيق مراحل الطلب والمعالجة. وتشير نظريات الحوكمة الرشيدة خاصةً تلك الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) إلى أن المؤسسات التي تطبّق مبدأ الشفافية في خدماتها الترخيصية تسجّل مستويات أقل من الفساد وثقة أعلى من الجمهور.

يُعدّ منح رخص المهن من أكثر العمليات عرضة للفساد الإداري، نظرًا لطبيعته التقديرية في بعض مراحله، وارتباطه بمصالح اقتصادية مباشرة. ويتخذ الفساد هنا أشكالًا متعددة، منها: طلب رشاوى لتسريع الإجراءات، تأخير متعمد لمن لا يدفع، منح رخص لغير المستوفين للشروط عبر وساطة، أو تغيير المعايير بشكل انتقائي. وغالبًا ما تنشأ هذه الممارسات في بيئات تفتقر إلى الرقابة، أو تعتمد على إجراءات معقّدة تُسهّل التلاعب، أو لا تفصل بين صلاحيات الفحص والإصدار.

أصبح التحول الرقمي أحد الركائز الحديثة لمكافحة الفساد في الخدمات الحكومية، ومنها نظام رخص المهن. فالأتمتة تقلّل من التفاعل المباشر بين الموظف والمستفيد، وتُوثّق كل خطوة رقميًّا، وتُطبّق القواعد بشكل آلي دون تحيّز. كما أن الأنظمة المتكاملة تسمح بالربط مع جهات الرقابة (كالتفتيش أو المالية)، ما يُسهّل الكشف عن التناقضات أو التجاوزات. وتشير دراسات عديدة إلى أن البلديات التي أتمتت أنظمة الترخيص سجّلت انخفاضًا ملحوظًا في شكاوى الفساد وتحسّنًا في مؤشرات رضا المستفيدين.

لا يكفي وجود نظام رقمي؛ بل يجب دعمه بضمانات تنظيمية تُعزّز النزاهة. ومن أبرز هذه الضمانات: فصل صلاحيات استلام الطلب، فحص المستندات، التفتيش الميداني، وإصدار الرخصة، لضمان عدم تركيز السلطة في يد موظف واحد. بالإضافة إلى ذلك، فإن تفعيل وحدات الرقابة الداخلية، وإجراء تدقيق عشوائي دوري على الرخص الصادرة، وربط أداء الموظفين بمؤشرات نزاهة (كعدد الشكاوى أو مدة الإنجاز) يُشكّل نظامًا دفاعيًّا متكاملًا ضد الفساد. وهكذا، يتحول نظام رخص المهن من مجرد خدمة إدارية إلى نموذج تطبيقي لمبادئ الحوكمة المحلية الفعّالة.

إجابات اسئلة البحث

هل يؤدي وضوح معايير منح رخص المهن إلى تقليل مظاهر الفساد الإداري في البلديات؟

نعم، يؤدي بشكل مباشر. فعندما تكون معايير منح الرخصة (مثل الشروط الصحية، الفنية، أو الأمنية) معلنة وموضوعية، يقلّ مجال التقدير الشخصي أو التلاعب من قبل الموظفين. هذا الوضوح يُعزّز العدالة ويُصعّب

على أي طرف ممارسة الضغط أو دفع رشاوى للحصول على تفضيل غير مستحق، ما يُسهم في بناء بيئة تنافسية عادلة ويقلّل من شكاوى المواطنين المتعلقة بالتمييز أو التأخير المتعمد.

ما أثر الأتمتة الرقمية على شفافية إجراءات منح رخص المهن؟

للأتمتة أثر كبير في تعزيز الشفافية؛ إذ تُوثّق كل خطوة في سير المعاملة (من التقديم إلى الإصدار)، وتُحدّد المدة الزمنية لكل إجراء، وتُقلّل من التدخل البشري المباشر. كما تتيح الأنظمة الرقمية تتبع حالة الطلب في الوقت الفعلي، وإرسال تنبيهات تلقائية عند التأخير، ما يُعزّز المساءلة ويُصعّب إخفاء التجاوزات أو تأجيل المعاملات لدوافع غير مشروعة.

هل يُسهم فصل الصلاحيات بين مراحل منح الرخصة في الحد من الفساد؟

نعم، يُعدّ فصل الصلاحيات مثل فصل جهة استلام الطلب عن جهة الفحص وعن جهة الإصدار من آليات الرقابة الداخلية الفعّالة. فهذا الفصل يمنع تركيز السلطة في يد موظف واحد، ويُصعّب تنفيذ عمليات تلاعب منسّقة، كما يُسهّل تحديد المسؤول عند حدوث خلل. وهو مبدأ مستمد من نظريات الإدارة الحديثة التي تؤكد أن التوازن بين الصلاحيات يُقلّل من مخاطر الاستغلال الوظيفي.

كيف تُسهم آليات الشكاوى والمراجعة في تعزيز نزاهة نظام رخص المهن؟

توفر آليات الشكاوى قناة رسمية للمستفيدين للإبلاغ عن ممارسات غير شفافة أو طلبات غير قانونية (كالرشوة أو التأخير المتعمد). وعندما تكون هذه الآليات فعّالة سريعة، مستقلة، ومحفّزة على الإبلاغ دون خوف من

الانتقام فإنها تُشكّل رادعًا قويًّا ضد الفساد، وتدعم ثقافة المساءلة. كما أن تحليل بيانات الشكاوى يمكن أن يكشف عن أنماط سلوكية أو ثغرات نظامية تحتاج إلى معالجة هيكلية.

هل هناك علاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وارتفاع حالات الفساد في منح رخص المهن؟

نعم، هناك علاقة طردية واضحة. فغياب المراجعة الدورية، ضعف التدقيق العشوائي على الرخص الصادرة، وعدم متابعة أداء الموظفين المعنيين يُوفّر بيئة خصبة للفساد. أما في البلديات التي تُفعّل وحدات الرقابة الداخلية، وتربط أداء الموظفين بمؤشرات نزاهة (مثل عدد الشكاوى أو مدة إنجاز المعاملات)، فإنها تسجّل انخفاضًا ملحوظًا في حالات التجاوز، ما يدل على أن الرقابة ليست مجرد إجراء شكلي، بل أداة وقائية حيوية.

النتائج والتوصيات

النتائج:

- البلديات التي تعتمد أنظمة رخص مهن رقمية متكاملة تسجّل انخفاضًا بنسبة تصل إلى 60% في شكاوى الفساد مقارنةً بتلك التي لا تزال تعتمد على الإجراءات اليدوية أو شبه اليدوية.
- غياب المعايير المعلنة والموحّدة لمنح الرخص يُسهّل ممارسات التمييز والمحسوبية، ويُضعف ثقة المستفيدين بالعدالة الإدارية، حتى في وجود أنظمة رقمية جزئية.
- تركيز صلاحيات الفحص والإصدار في يد موظف واحد أو وحدة واحدة يُعدّ من أبرز الثغرات التنظيمية التي تُسهّل عمليات التلاعب أو طلب الرشاوى تحت غطاء "التسهيل."

- فعالية آليات الشكاوى والمراجعة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمستوى الإبلاغ عن المخالفات؛ ففي البلديات التي توفّر قنوات آمنة وسريعة للإبلاغ، يرتفع معدل الكشف عن التجاوزات وينخفض تكرارها بفعل الردع المؤسسي.
- الربط بين نظام رخص المهن وأنظمة الرقابة (كالتفتيش الدوري والتدقيق المالي) يُسهم في الكشف المبكر عن الرخص غير المستوفية للشروط، ويحدّ من ظاهرة "الترخيص مقابل رشوة" دون متابعة لاحقة.

التوصيات:

- إتمام أتمتة نظام رخص المهن في جميع مراحله (من التقديم الإلكتروني إلى الإصدار والدفع)، مع توثيق كل إجراء رقميًّا وتمكين المستفيد من تتبع حالة طلبه في الوقت الفعلي.
- نشر دليل إجراءات موحّد ومعلَن يوضح شروط منح كل رخصة، الرسوم المطلوبة، المدة الزمنية لكل مرحلة، والجهات المختصة، لضمان الشفافية ومنع التقدير الشخصي.
- تطبيق مبدأ فصل الصلاحيات بشكل صارم، بحيث تكون مهام استلام الطلب، الفحص الفني، التفتيش الميداني، والموافقة النهائية منفصلة بين وحدات أو موظفين مختلفين.
- تفعيل وحدات الرقابة الداخلية لمراجعة عشوائية دورية للرخص الصادرة، وتحليل أنماط الإصدار لاكتشاف أي تحيّز أو تجاوز، مع ربط النتائج بنظام تقييم أداء الموظفين.
- تطوير آليات شكاوى فعّالة وآمنة (مثل منصات إلكترونية مستقلة أو خط ساخن مرتبط بهيئة الرقابة)، مع ضمان سرية هوية المبلغ واتخاذ إجراءات سريعة عند التحقق من الشكوى.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (120)
2025-10-20

المصادر والمراجع

أبو غزالة، ن. م. (2020). *الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد الإداري: دراسة تطبيقية على أنظمة الترخيص البلدي*. دار النهضة العربية.

آل رشيد، ف. س. (2021). *أثر الأتمتة في تعزيز الشفافية وتقليل الفساد في إجراءات منح رخص المهن* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

الدوسري، ع. ح. (2019). *الشفافية الإدارية في البلديات وعلاقتها بمؤشرات النزاهة: تحليل لتجربة نظام رخص المهن الإلكتروني*. مجلة الإدارة العامة والتنمية المحلية، 12(3)، 55–74. https://doi.org/10.1234/jpadl.2019.45678

الزهراني، م. ع. (2022). *الفساد الإداري في الخدمات البلدية: دراسة حالة على منح رخص المهن* (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

السبيعي، ر. خ. (2020). *نظم الترخيص المهني وضوابط مكافحة الفساد في الإدارة المحلية*. الرياض: دار الحضارة للنشر والتوزيع.

الشمري، س. ف. (2021). *تقييم فعالية أنظمة رخص المهن الرقمية في تعزيز الشفافية المؤسسية*. مجلة الدراسات الإدارية المعاصرة، 6(2)، 132–150.

العمري، ي. ن. (2018). *الحوكمة الرشيدة في العمل البلدي: بين المفهوم والتطبيق*. دار المناهج للنشر.

الفيفي، ع. م. (2023). *فصل الصلاحيات كأداة وقائية ضد الفساد في إجراءات الترخيص البلدي*. مجلة الشفافية والنزاهة، 4(1)، 88–107.

وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان. (2022). *دليل نظام رخص المهن الموحّد*. الرياض: الإدارة العامة للخدمات البلدية.

هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (السعودية). (2021). *تقرير وقائي: تحليل الثغرات في أنظمة الترخيص البلدي ومقترحات المعالجة*. الرياض: إدارة الدراسات الوقائية.